ممول من الاتحاد الأوروبي

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

@urban_migration

الهجرة بين المدن المتوسطية

الحوار والمعرفة والعمل

حدث التعلم من الأقران

وثيقة مرجعية مواضيعية

المواطنة الحضرية: مسار تحويلي لتحقيق مدن تعترف بجميع السكان وتشملهم وترعاهم

١٦-١٨ مارس 2021

العنوان: عبر الإنترنت بواسطة Zoom (تستضيفه بلدية غرونوبل، فرنسا)

تستكشف الوثيقة التالية المفهوم الناشئ **للمواطنة الحضرية**[1] بوصفها رؤية واعدة لوضع مفهوم "الحق في المدينة للجميع" موضع التنفيذ، ولا سيما بالنسبة للمقيمين المهاجرين. ومفهوم المواطنة الحضرية، الذي هو مفتاح لتصور قنوات محلية بديلة لضمان الحقوق الأساسية عندما تُحرم هذه الحقوق بسبب الأوضاع الإدارية، يسمح أيضاً لأطراف المصلحة المحليين باعتماد طرق أكثر انتظاماً للإدماج – من إنشاء قنوات جديدة للمشاركة السياسية إلى استخدام الاعتراف الرمزي. وبالنسبة للحكومات المحلية، فإن مفهوم المواطنة الحضرية يمكنه أن يساعد على تحسين صياغة السياسات القطاعية بشأن الهجرة من خلال إعلام مشترك ورؤية سياسية قادرة على التغيير، عن طريق تجديد العرض المحلي بشأن الإدماج وإيجاد سبل للتغلب على القيود المفروضة على العمل المحلي في هذا المجال.

[1] تفهم هذه الوثيقة **المواطنة الحضرية** بمعناها الواسع، وتعترف بمفاهيم مماثلة تشير إليها بإسم "**المواطنة المحلية** "أو "**المواطنة الشاملة** ". وهو يحدد، للغرض المسند إليه، السمات المشتركة الكامنة وراء هذه المفاهيم السياسية، وجميعها لها خلفية مكرسة في تقليد سياسي وسياساتي محدد. وبشكل أساسي، تستكشف جميع هذه المفاهيم المختلفة كيف يمكن إعادة تعريف المواطنة وتحويلها لتصبح أكثر شمولية لأولئك المستبعدين منها (في هذه الحالة، مع التركيز على المهاجرين على وجه الخصوص، على الرغم من أن بعض المناقشات تناولت فهمًا أوسع) من خلال فهم محلي لها، بغض النظر عن طبيعة أو حجم الإقليم الحضري أو المنطقة المعنية.

ICMPD International Centre for Migration Policy Development

UCLG United Cities and Local Governments

UN-HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE

UCLG Committee Social Inclusion Participatory Democracy and Human Rights

1 حقوق المواطنة والمهاجرين الدوليين: مقدمة

إن المواطنة مفهوم سياسي جوهري يمكننا تناوله اليوم من خلال نقطتي دخول رئيسيتين. فهي، من جهة، وسيلة لضمان الحقوق التي توفرها الإدارة العامة ورمز للاعتراف بالعضوية في مجتمع سياسي معين. ومن ناحية أخرى، يمكن أيضا تعريفها بانعدامها (المواطنة) وكسبب لحرمان شخص ما من هذه الحقوق نفسها. والواقع أن مسألة عالمية حقوق الإنسان والحرمان منها بسبب وضع المواطنة لا تزال إلى حد كبير دون حل. ولا تزال تؤثر على شريحة واسعة من الفئات الاجتماعية والأقليات اليوم، حيث يبرز المهاجرون واللاجئون باعتبارهم من أكبر الفئات المتضررة.

والواقع أن مسألة *"من له الحق في التمتع بالحقوق"* كانت أحد أهم عناصر المناقشة في المنظومة الحديثة لحقوق الإنسان منذ إنشائها في عام 1948، عندما طرحت الفيلسوفة المشهورة هانا آرندت هذا السؤال المتشكك بعد وقت قصير من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبتفكيرها في تجربتها الشخصية كأحد الناجين من الهولوكوست – في ذلك الوقت كانت قد حصلت بالفعل على اللجوء السياسي ولكن ليس على وضع المواطن – حددت آرندت تناقضاً جوهرياً وراء المفهوم الناشئ لحقوق الإنسان كما ورد في الإعلان العالمي لعام 1948، وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها لهذا الإطار أن يوفر حماية فعالة للأفراد المشردين أو الذين لا تعترف بهم مجتمعاتهم السياسية. ما هي حقوق الأشخاص الذين لا يُعترف بهم كأفراد في الأمة، على النحو الذي يعبر عنه جيدا التمتع بوضع المواطن ؟

واليوم، وعلى الرغم من وجودهم الواضح في المجتمعات المضيفة، لا يزال معظم المهاجرين الدوليين محرومين من العديد من حقوق المواطنة بسبب وضعهم الإداري (البوشناق ، 2007). ومن الصعب وضع تقديرات عالمية للبيانات المتعلقة بالمهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي، لا سيما بسبب التعريف المعقد الذي يقوم عليه هذا المفهوم. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة هذه الأرقام حسب مناطق العالم (11.3 مليون في الولايات المتحدة و 3.6 مليون في الاتحاد الأوروبي[2]) من أصل ما مجموعه 272 مليون مهاجر دولي تم تحديدهم في عام 2019 (المنظمة الدولية للهجرة ، 2020) - وقد يكون العديد منهم أيضًا محرومين من حقوق المواطنة بسبب وضعهم الإداري.

لا شك أن مسألة التمتع بحقوق المواطنة بما يتجاوز الوضع الإداري للمرء أصبحت أكثر أهمية في أيامنا هذه بسبب تزايد معدل الهجرة الدولية بين جميع سكان العالم (3.5 ٪ في عام 2019، مقابل 2.3 ٪ في عام 1970 وفقًا لبيانات المنظمة الدولية للهجرة). ومن الناحية العملية، فإن الحواجز الناتجة عن عدم التمتع بوضع المواطنة تحول جميع معاملات المهاجرين الدوليين مع الإدارات العامة في المجتمع المضيف (وبالتالي حصولهم على حقوق مثل الصحة أو التعليم أو السكن) ومع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين الذين يقدمون فرصا للتنمية الشخصية (مثل أرباب العمل المحتملين) إلى تحد. وعلى نطاق أوسع، فإن ذلك يضع حاجزاً رمزياً مع المجتمع المضيف ، الذي يمنع، إلى جانب عوامل أخرى مترابطة، عملية إدماجهم الاجتماعي على المدى الطويل.

2 استعادة مفهوم المواطنة كمسار لضمان حق الجميع في المدينة، ولا سيما المقيمين المهاجرين

على الرغم من أن الحكومات المحلية غالبًا ما تكون المستوى الأول من الإدارة الذي يسعى إلى حل بعض هذه التحديات الفورية، إلا أن جهودها وقراراتها لتقديم الخدمات البلدية للسكان المهاجرين تنقضها في كثير من الحالات التوجيهات الوطنية (Gebhart, 2016). ومع ذلك، فإن الحكومات المحلية تتمتع بخبرة واسعة في وضع استراتيجيات الاستقبال والإدماج. ومثال ذلك ما قاله بنجامين باربر في كتابه الشهير *إذا حكم العمد العالم*، *"إذا سألت العمدة، "هل تعتقد أنه ينبغي السماح للمهاجرين بالدخول إلى [المدينة] أم لا؟" سيقول لك "إنهم هنا"* (ب .Barber, 2013) وعلى الرغم من أن هذا الافتراض لا يعكس جميع وجهات نظر العمد بشأن هذه المسألة، فإنه يسلط الضوء على عنصر حاسم من عناصر الديمقراطية المحلية وثيق الصلة بهذه المناقشة ويبين كيف أن الممثلين المنتخبين المحليين عليهم مسؤولية الحكومات المحلية عن أكثر مطالب السكان إلحاحا وعن الحاجة العامة إلى بناء التماسك الاجتماعي من خلال مزيج من البراغماتية والابتكار.

فالمهاجرون يصبحون بحكم الواقع وبحكم التعايش مع السكان المتواجدين مواطنين بالفعل - كما يتبين من معناها الاصطلاحي - "سكان المدينة". وفي النهاية، فإن المدن هي المكان الذي يتم فيه اكتساب الشعور بالانتماء وتقاسم الهوية المتبادلة – الذي يعتبر احد الخصائص المهمة في مفهوم المواطنة – بشكل فردي ولكن جماعي أيضًا. والواقع أن التقاليد غير المادية والسمات المميزة للمدن، وآثارها وبيئاتها المادية، كلها مبنية على إسهامات أجيال لا حصر لها من المهاجرين، وجميعها منحت الوجه المتطور للهوية الحضرية قطعة جديدة من الشخصية الفريدة .

ولذلك، ليس من الغريب أن نرى كيف برزت الكتابات والممارسات التي تعيد صياغة مفهوم المواطنة من وجهة نظر محلية في جميع أنحاء العالم خلال العقود الأخيرة. وتهدف هذه النهج، التي يشار إليها **باسم المواطنة الحضرية** (على النحو المستخدم في هذه الوثيقة)، أو **المواطنة الشاملة** أو **المواطنة المحلية**، عموما إلى معالجة عملية الإدماج الاجتماعي للمهاجرين من وجهة نظر تحويلية ولكنها عملية أيضا. وبناءً

[2] https://migrationdataportal.org/themes/irregular-migration

على المفاهيم التحويلية للعيش معًا والهوية المشتركة والانتماء المحلي، يقترحون رؤية شاملة يمكن من خلالها لجميع أنواع الجهات الفاعلة المحلية إطلاق مسارات الإدماج الاجتماعي والوصول إلى مسارات حقوق الإنسان لجميع سكان المدينة، بغض النظر عن وضعهم الإداري.

تتبنى المواطنة الحضرية فلسفة تمنح القدرة على الوصول إلى الحقوق على أساس الإقامة، وتيسر الوصول إلى الحقوق الممنوحة على المستوى الوطني أو الدولي، وتسد الثغرات في الحقوق من خلال العمل المحلي حيثما كان ذلك ممكنًا (Gebhart, 2016). وتنظر المدن أيضا إلى نموذج المواطنة الحضرية باعتباره إطارا بديلا لإدماج مجموعات المهاجرين غير المتجانسة الجديدة والقائمة (Brown, 2008). وإلى جانب قضايا الوضع والحقوق، تعتبر مسائل الهوية – مثل التمتع بالحقوق الثقافية والتعبير السياسي - حاسمة أيضاً لبناء المواطنة الحضرية (Joppke, 2010). ووفقاً لكاستانييدا، ينبغي استيفاء ثلاثة شروط لكي يتمتع المهاجرون المقيمون تمتعاً كاملاً بالحق في المدينة، وهي: الحصول على إذن قانوني بالتواجد في المدينة، والحق في التمتع بالأماكن العامة، وحق جميع المقيمين في تشكيل مدينتهم وتغييرها من خلال أعمالهم الجماعية (Castañeda, 2012).

التعلم من حركة مدن حقوق الإنسان

وقد اضطلعت حركة مدن حقوق الإنسان بدور أساسي في النهوض بمفهوم تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد المحلي. ولذلك، فقد أرست أسسا لوضع سياسة أكثر طموحا لمفهوم المواطنة الحضرية.

والواقع أن رؤية مدن حقوق الإنسان تسلط الضوء على حق ومسؤولية الحكومات المحلية في معالجة قضايا حقوق الإنسان داخل أراضيها (مثل حرمان السكان المهاجرين من حقوقهم)، ولكنها تقترح أيضاً إطاراً تحويلياً ورؤية سياسية لمعالجة هذه القضايا من خلال معالجة أسبابها الجذرية ، والتي ترتبط عادة بعدم المساواة والاستبعاد المتجذرين (وبالتالي ، الارتباط بنماذج مثل المواطنة الحضرية).

وترد رؤية حقوق الإنسان في وثائق دولية مثل "الميثاق العالمي - جدول الأعمال لحقوق الإنسان في المدينة (2011) أو مبادئ جوانجو التوجيهية لمدن حقوق الإنسان (2014)، ولكن أيضًا الإعلانات المحلية ووثائق السياسة العامة مثل إعلان مدينة فيينا لحقوق الإنسان (2015) أو ميثاق مكسيكو سيتي للحق في المدينة (2010) أو دليل برشلونة المنهجي بشأن مدن حقوق الإنسان (2019).

وفي الوقت الحاضر، تعلن مئات الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم أنها مدن لحقوق الإنسان وتعمل معا كحركة للمساهمة في المناقشات العالمية لحقوق الإنسان من وجهة نظر محلية - مع تسليط الضوء على سبيل المثال على الأولويات المحلية مثل الحاجة إلى معالجة أزمة عدم المساواة أو تصاعد العنصرية أو تمويل الإسكان.

3 المواطنة الحضرية: حلول محلية وابتكارات في السياسات لبناء مسارات للاعتراف والإدماج والرعاية

وبينما تلتزم الحكومات المحلية بأن تصبح ضامنة للحقوق الأساسية للمقيمين، فإنها تسهم في تغذية وإعادة صياغة فكرة المواطنة الحضرية: كإطار متجدد لإعادة تعريف الإحساس بالعيش معا وأيضا للدفاع عن مبدأ عالمية حقوق الإنسان. وفي الوقت الحاضر، تتقدم كثير من السلطات المحلية بمبادرات ملموسة لتنفيذ هذه الرؤية في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد تكون قطاعية وتركز فقط على واحدة من القضايا المطروحة، فإن معالجتها جميعها من خلال عرض مشترك قد يكشف عن العديد من الابتكارات المحلية الأساسية. أولاً، المساحات المتزايدة لقدرة الحكومات المحلية على التدخل في قضية لا تقع ضمن اختصاصها المباشر، وذلك نظراً لقدرتها على تقديم معالجات مؤسسية وسياساتية مبتكرة. ثانياً، الدور الواعد للمواطنة الحضرية في الربط بين مختلف الأفكار المتعلقة بسياسات من خلال رؤية مشتركة تحبذ الاعتراف والإدماج والرعاية.

ونعرض أدناه ثلاثة مسارات رئيسية للسياسة العامة تهدف إلى النهوض برؤية المواطنة الحضرية: مسار أول يتعلق بـ "***المشاركة السياسية***"؛ ومسار ثان يتناول تعزيز "***الإحساس المشترك بالمجتمع والهوية الحضرية***"؛ وآخر يتصل اتصالا مباشرا بـ "***الحصول على حقوق الإنسان وعدم التمييز***".

3,1. التعرف المشاركة السياسة

كما هو معتمد في المفهوم الأصلي للمواطنة، تلعب المشاركة دورًا رئيسيًا في زيادة انتماء المقيم إلى مجتمع حضري (HIC - HLRN، 2017). وفي الوقت الحاضر، يتحايل العديد من الحكومات المحلية على القيود التي تحرم المهاجرين المقيمين من حقهم في المشاركة في الشؤون العامة عن طريق إنشاء آليات بديلة للمشاركة على الصعيد المحلي. ويمكن العثور على أمثلة جيدة على هذا الاتجاه في **غرونوبل**[3] **وساو باولو**[4]، اللتين أنشأتا مجلسين للمهاجرين يعززان القنوات البديلة لتمكين المهاجرين من المشاركة المباشرة في الشؤون العامة المحلية. ووضعت مدينة **تاويوان**[5] التايوانية أيضاً نظاماً تشاركياً للميزانية يستهدف المهاجرين المقيمين بغية تعزيز عملية إدماجهم الاجتماعي. وعاصمة إكوادور **كيتو** تضم مجلساً لحماية حقوق الإنسان يحتوي على مشاركة جماعات المهاجرين في الشؤون العامة المحلية وفي برنامجها للإدماج الاجتماعي[6].

ومع ذلك، فإن تعزيز مشاركة المهاجرين في الشؤون المحلية لا يعني الوسائل المؤسسية أو الرسمية للمشاركة فقط، حيث تركز مدن أخرى على دعم رابطات المهاجرين أو دعم مشاركتهم في الحياة المدنية. كما تم استكشافه في دورة تعلم الأقران MC 2 CM لعام 2019، فإن **كل من صفاقس ومكناس** لديهما تجارب مقنعة في هذا الموضوع[7]. يدعم المجلس البلدي للهجرة **في برشلونة** المشاركة السياسية للمنظمات الشعبية للمهاجرين المقيمين والمساهمة العامة في تعزيز حقوق الإنسان المحلية في المدينة[8]. طبقت مدن صينية مثل **تشنجدو** طرقا تشاركية لتعزيز الحوار بين سكان الأحياء الجدد، مما ساهم في تحسين الوئام بين المهاجرين وغيرهم من السكان[9].

3.2. الادماج: الإحساس المشترك بالمجتمع وبالهوية الحضرية

ويشير مفهوم المشاركة أيضاً إلى إمكانية وصول المهاجرين المقيمين إلى الأماكن العامة ذات النوعية الجيدة. باختصار، يمكن أن تساعد إعادة تعريف علاقة جميع المقيمين بالأماكن المبنية على استيعاب مساهمات جميع المقيمين في الفكرة الواسعة للهوية الحضرية والتعبير عنها والاعتراف بها (Garcia-Chueca, 2019). وقد استكشف مشروع MC2CM بالفعل المبادرات التي تقودها **عمان ولشبونة**[10] والتي تعرض دور التطوير الحضري في ضمان حق المهاجرين في المدينة. ويمكن العثور على مبادرات أخرى ذات صلة بالبيئة المبنية، على سبيل المثال، في المباني العامة مثل المتاحف المحلية للهجرة - مثل المتاحف في **لندن**[11] أو **مونتفيديو**[12] أو **كاتالونيا**[13] – أو إعادة تسمية الشارع أو إعادة تعريف معنى ومكان المعالم الأثرية العامة – على النحو الذي تتناوله **جمعية الحكم المحلي البريطانية**[14].

ولكي يتمكن المهاجرون من المشاركة الكاملة في المجتمع، فإنهم يحتاجون عادة إلى اكتساب مهارات محددة (مثل معرفة اللغة (اللغات) المحلية) والوصول إلى فرص التواصل خارج مجتمعهم الخاص. وهناك عدد لا يحصى من الممارسات الجيدة التي تنفذها الحكومات المحلية في هذا الشأن. وتنفذ **أوتريخت** "سياسة خطة آينشتاين" التي توفر فرصا متكاملة للربط الشبكي والتدريب وتعلم اللغات[15]. وأصدر **مالمو** دليلاً إعلامياً لتعزيز إدماج القاصرين غير المصحوبين بأهلهم لغويا وثقافيا خلال الأشهر الأولى من وجودهم في السويد[16]. وتستخدم مدن أخرى أنشطة اجتماعية مثل النوادي الرياضية أو المناسبات التعليمية لتعزيز إدماج المهاجرين: انظر أمثلة **Granollers**[17] و**Grigny**[18]. وتتمتع

---

[3] https://www.grenoble.fr/94-conseil-consultatif-des-residents-etrangers-grenoblois.htm

[4] https://www.prefeitura.sp.gov.br/cidade/secretarias/direitos_humanos/imigrantes_e_trabalho_decente/conselho_municipal_de_imigrantes/index.php

[5] https://oidp.net/distinction/en/record01.2018.php

[6] https://proteccionderechosquito.gob.ec/consejo-de-proteccion-2/

[7] https://www.learning.uclg.org/file/pln-25-urban-migration-and-civil-society-sfax

[8] https://ajuntament.barcelona.cat/consell-municipal-immigracio/en/

[9] https://uclg-cisdp.org/en/observatory/new-migrant-inclusion-policy-transient-community

[10] https://uclg-cisdp.org/en/news/latest-news/new-case-studies-fostering-social-inclusion-migrants-local-level

[11] https://www.migrationmuseum.org/about-our-project/ and https://web.archive.org/web/20070212163614/http://www.untoldlondon.org.uk/etc/UNTOLDABOUTUSTXT.html

[12] https://mumi.montevideo.gub.uy/

[13] http://www.mhic.net/

[14] https://www.local.gov.uk/topics/community-safety/statues

[15] https://plan-einstein.nl/

[16] https://skr.se/tjanster/englishpages/activities/localexamplesofactivitiesforintegration/localexamplesofintegrationinitiativesforchildrenyouthsfamiliesandschools/initiativesforchildrenyouthsfamiliesandschools/basicinformationmaterialforunaccompaniedminors.9386.html

[17] https://granollers.cat/ajuntament/sportop

[18] https://uclg-cisdp.org/en/news/latest-news/grigny%E2%80%99s-mayor-call-local-governments-commit-defend-right-peace-grassroots-global

المدن اللبنانية والأردنية مثل **بيروت**[19] **أو إربد بخبرات جيدة في مجال الإدماج في العمل والوصول إلى سوق العمل مع التركيز على أعمال إعادة التدوير، في حين تعزز فيينا وصول المهاجرين إلى سوق العمل من خلال التعليم المهني.**[20][21]

ولكن هذه الإجراءات وحدها قد لا تكفي لمكافحة الاتجاهات السلبية التي تؤثر على مسار المهاجرين للشعور بأنهم معترف بهم كجزء من المجتمع. ويشير ذلك بصفة خاصة إلى الأحداث التمييزية التي تقع في الأماكن العامة أو الخاصة على حد سواء. ويعتبر مرصد التمييز في **برشلونة** مثالاً جيداً على كيفية تعاون الحكومات المحلية مع المجتمع المدني في رصد هذه الظاهرة على مستوى المدينة[22]. كما أن الحملات العامة والاستراتيجيات المناهضة للعنصرية ضرورية في هذه الشأن، لا سيما لأنها تصور التزام أصحاب المصلحة المحليين بهذه المسألة – من المستوى الحكومي إلى القطاع الخاص والشبكات التعاونية. وركزت استراتيجيات مدن أخرى على التصدي للخطابات العامة السلبية من خلال التأكيد على مساهمة المهاجرين في الحراك المحلي والحياة المدنية.

ويمكن العثور على أمثلة جيدة على هذه الاتجاهات في الحملات أو المناسبات التي أطلقتها مدن مثل **الناظور**[23] **ولامبيدوسا**[24] **ونيويورك**[25] **ومونتفيديو**[26] **وبانجارماسين**[27]. وتنسق **نورمبرج** جائزة نصف سنوية تكرم الشركات المحلية الملتزمة بحماية كرامة موظفيها وحقوقهم وتدعم أيضا أنشطة المدينة المناهضة للعنصرية متجاوزة النطاق الذي تنص عليه المعايير القانونية[28]. وأطلقت **تورينو** مبادرة عامة للتعامل مع فكرة "مناهضة العنصرية" باعتبارها منفعة عامة، مما يبرز التزام المدينة في هذا الشأن[29].

3.3. كير: حقوق الإنسان وعدم التمييز

إذا كان ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مسارًا رئيسيًا لبناء المواطنة الحضرية، فقد وجدت الحكومات المحلية طرقًا مختلفة للقضاء على العقبات والقيود الحالية التي يفرضها الوضع الإداري، معتمدة بشكل خاص على ترتيبات القانون غير الملزمة وبذلك تطور محليًا مفهومًا مؤسسيًا للحقوق (Durmuş، 2020). الطريقة الأولى هي التأكد من أن الحكومات المحلية ليست الإدارة المتسببة في التمييز (جريجولو، 2009). ولتفادي ذلك، تنفذ المدن استراتيجيات محلية لمراجعة حقوق الإنسان (على نحو ما تجسده **فيينا) أو تنشئ مكاتب لمؤسسات عدم التمييز ومكاتب المظالم التي تسمح للمقيمين بالمطالبة بحقوقهم (على النحو الذي شوهد في سيول وبوجوتا ونيويورك).**[30][31][32][33]

وركزت الحكومات المحلية أيضا على تحسين "تجربة المستعملين" العامة للمهاجرين المقيمين فيما يتعلق بالتفاعل مع الإدارة العامة. وقد طورت مدن مثل **جدانسك نظاما أسمته عداد الخدمة على مستوى مجلس المدينة ومركز معلومات ودعم المهاجرين من أجل التأكد من أن المقيمين المهاجرين قادرون على الحصول بأمان على جميع الإجابات التي يحتاجونها فيما يتعلق بالحياة المحلية.**[34] ولمعالجة الحواجز اللغوية، تقدم **رابطة منطقة جوتبورج للسلطات المحلية** مواد مواضيعية لدعم الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي البلديات العاملين مع القصر

---

[19] https://www.gfmd.org/pfp/ppd/11547
[20] https://www.accioncontraelhambre.org/en/keeping-cities-clean-women-refugees-working-benefit-their-communities-jordan
[21] https://uclg-cisdp.org/en/news/latest-news/jugendcollege-training-and-education-young-migrants-vienna
[22] https://www.barcelona.cat/infobarcelona/en/barcelona-discrimination-observatory-2019-who-discriminates-why-and-where-2_955484.html
[23] https://uclg-cisdp.org/en/news/latest-news/guaranteeing-universal-rights-city-crossed-migratory-routes-nadors-local-action
[24] http://www.snapshotsfromtheborders.eu/
[25] https://www1.nyc.gov/site/cchr/media/pair-believe.page
[26] https://montevideo.gub.uy/noticias/servicios-sociales/presentamos-la-campana-por-el-mes-de-la-afrodescendencia
[27] https://festivalham.com/en/
[28] https://www.nuernberg.de/internet/menschenrechte_e/antidiskriminierung_unternehmerpreis_en.html
[29] https://torino.repubblica.it/cronaca/2020/03/18/news/torino_l_antirazzismo_diventa_un_bene_comune_come_l_acqua_e_i_parchi-251584598/
[30] https://uclg-cisdp.org/en/news/latest-news/look-vienna%E2%80%99s-human-rights-system-interview-human-rights-commissioner-shams-asadi and https://uclg-cisdp.org/en/news/latest-news/challenges-and-responses-covid-19-interview-shams-asadi-human-rights-commissioner
[31] https://uclg-cisdp.org/en/news/latest-news/seoul%E2%80%99s-quest-bring-human-rights-closer-citizens-lives-interview-human-rights
[32] https://uclg-cisdp.org/en/news/latest-news/bogot%C3%A1-%E2%80%9Csocial-control%E2%80%9D-mechanism-promotes-transparency-and-citizen-participation
[33] https://www1.nyc.gov/site/cchr/index.page
[34] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjJ0frpv8juAhWGa8AKHWk0A5sQFjAAegQIAxAC&url=https%3A%2F%2Fwww.gdansk.pl%2Fpobierz%2F82848%2FImmigrant-Integration-Model&usg=AOvVaw1NtueZ1Mu5yvxV5jbOWgdl

غير المصحوبين[35]. وركزت حكومات محلية أخرى على توعية المهاجرين بكيفية الحصول على الحقوق بطريقة عملية وعلى جميع مستويات الإدارة، وذلك بإصدار أدلة محلية ومجموعات أدوات عملية، بوصفها مثل ما قامت به **غرونوبل**[36].

وهناك استراتيجية أخرى لضمان إدماج المهاجرين في منح الحقوق من خلال وضع مواثيق محلية لحقوق الإنسان تصنف الحقوق المتاحة لجميع السكان بصرف النظر عن وضعهم الإداري (Guillén, 2006)، كما اعتمدتها مدن مثل **مونتريال**[37] **ومكسيكو سيتي**[38]. ومنذ عام 1998، انضمت نحو 400 بلدية إلى **الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان في المدينة**، الذي يعترف بأن "*الإدارة الجيدة للمدن تتطلب احترام وضمان حقوق الإنسان لجميع السكان دون استثناء" وأن "الحقوق الواردة في هذا الميثاق تنطبق على جميع الأشخاص الذين يسكنون المدن الموقعة بغض النظر عن جنسيتهم، والمعروفين من الآن فصاعداً بالمواطنين*".

وتشير مجموعة أخيرة من الإجراءات إلى الكيفية التي أتاح بها عدد من الحكومات المحلية للمقيمين وضعاً يتيح لهم الوصول إلى خدمات المدينة. ويتجلى هذا البعد الأكثر وضوحاً للمواطنة الحضرية في عدد من الطرق المختلفة، بما في ذلك منح الإقامة الرسمية أو بطاقة الهوية المحلية. وأحد من أكثر الأمثلة الرسمية على هذا النظام هو نظام "بادرون" الذي تتبعه المدن الإسبانية. وقد نفذت **برشلونة** في عام 2019 مبادرة "*وثيقة الهوية*[89]" مماثلة في وظائفها وأغراضها لبطاقة الهوية المحلية، وهي تستهدف المهاجرين الذين هم في وضع إداري غير نظامي على وجه الخصوص. كما يتم اتباع مخططات مماثلة في مدن الولايات المتحدة مثل **نيويورك** تحت عنوان بطاقة الهوية البلدية[40]. ومن خلال خدمة بلدية، تدعم **أتلانتا** المهاجرين المقيمين في عملية تقديم طلبات الحصول على الجنسية الوطنية[41].

4 الترتيبات المؤسسية في غاية الأهمية: يمكن للحكومات المحلية أن تجمع بين مساهمات الحكومات والجهات الفاعلة الاجتماعية

وينبغي إبداء ملاحظة موجزة في هذه المرحلة فيما يتعلق بالدور الأساسي الذي يؤديه التعاون المؤسسي في النهوض بمفهوم المواطنة الحضرية. والواقع أن معظم مبادرات الحكومات المحلية التي تم استكشافها في الجزء السابق تستند إلى خطط التعاون الإيجابي مع أصحاب المصلحة الآخرين - الرابطات المحلية، والمجتمع المدني، والباحثين، وأصحاب المشاريع، والحكومات الإقليمية والوطنية - من أجل تأكيد التكامل.

فيما يتعلق بالتعاون مع المجتمع المدني، تم بالفعل إصدار تقييم جيد حول هذه المسألة من خلال مؤتمر تعلم الأقران MC 2 CM لعام 2019 في صفاقس ، والذي سلط الضوء على المساهمات الرئيسية للمجتمع المدني في مجالات مثل دعم عملية المناصرة وإذكاء الوعي، والوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص الإدماج الاجتماعي بالإضافة إلى إنتاج المعرفة والبيانات ذات الصلة بعمل الحكومات المحلية بشأن الهجرة. ووفقا للمخطط الذي اقترحته وثيقة استعراض مؤتمر الأقران، يستند العديد من الآليات القائمة للتعاون بين الحكومات المحلية ومبادرات المجتمع المدني في مفهوم المواطنة الحضرية إلى الاشتراك في وضع السياسات المحلية وآليات تقديم الخدمات، ولكن أيضا إلى التنسيق وتبادل المعلومات والتفكير في السياسات المتكاملة بين المؤسسات.

وتوجد أمثلة جيدة أخرى للتنسيق في مجال الحوكمة المتعددة المستويات، تشمل مخططات تعاون ناجحة بين الحكومات المحلية والإقليمية في مجال إصدار بطاقات الهوية المحلية وترتيبات مؤسسية أخرى في مجال حقوق المواطنة. واضطلعت الحكومات الإقليمية والإدارات المحلية الأخرى أيضا بدور رئيسي في دعم مبادرات الحكم المحلي القائمة والارتقاء بها، ووضع منهجيات عمل ومواد مفيدة لتعزيز الاستراتيجيات المحلية في مجال الإدماج. وفي سياقات أخرى، وجدت الحكومات المحلية أيضا سبلا للطعن في القوانين التمييزية أو إبرام اتفاقات عن طريق العمل مع الممثلين والمندوبين الوطنيين.

[35] https://skr.se/tjanster/englishpages/activities/localexamplesofactivitiesforintegration/localexamplesofintegrationinitiativesforchildrenyouthsfamiliesandschools/initiativesforchildrenyouthsfamiliesandschools/thematicmaterialforpeopleworkingwithunaccompaniedyouths.9384.html

[36] https://uclg-cisdp.org/en/news/latest-news/grenoble-promotes-notion-inclusive-citizenship-through-participation-and-human

[37] https://montreal.ca/en/topics/montreal-charter-rights-and-responsibilities

[38] https://www.cndh.org.mx/derechos-humanos/derechos-de-las-personas-migrantes

[39] https://ajuntament.barcelona.cat/novaciutadania/es/tramites

[40] https://www1.nyc.gov/site/idnyc/about/about.page

[41] https://www.welcomingatlanta.com/citizenship/

5 أسئلة للتعلم في مجال تعلم الأقران

- ما هو نطاق المواطنة الحضرية وقيمتها الشاملة أو هدفها؟ ما هي الفرص والمسؤوليات التي تشكل المواطنة الحضرية؟
- وفي سياق تسارع التنقل عبر الحدود الوطنية إلى حد كبير على نطاق عالمي، كيف يمكن لمفهوم المواطنة الحضرية أن يعزز إدماج الفئات الأكثر استبعادًا؟
- كيف يمكن ضمان الحق في المدينة للجميع عندما يكون الافتقار إلى الوضع القانوني عائقًا أمام حصول المقيمين المهاجرين على الحقوق الأساسية والخدمات العامة؟
- كيف يمكن للمواطنة الحضرية أن تسهم في معالجة أوجه عدم المساواة على المستوى الإقليمي؟
- كيف يمكن تطوير التماسك الاجتماعي وتعزيز الشعور بالانتماء المحلي وتشجيع مشاركة المهاجرين من خلال إعادة صياغة النقاش حول المواطنة؟
- كيف يمكن للمواطنة الحضرية أن تشجع شكلاً بديلاً للمشاركة والانتماء إلى المدينة، مما يتيح مساحات للاعتراف بالاختلاف والتنوع الثقافي ؟

6 المراجع

City of Human Rights: The Barcelona Model. URL: .(2009 Ajuntament de Barcelona.) https://ajuntament.barcelona.cat/dretsidiversitat/en/documents-and-resources

Barber, B. (2013). *If mayors ruled the world: Dysfunctional nations, rising cities*. Yale University Press.

Bosniak, L. (2007). *Being Here: Ethical Territoriality and the Rights of Immigrants*. Theoretical Inquiries in .410–389Law 8 (2):

Urban Policies and the Right to the City: Rights, Responsibilities and Citizenship. .(2008Brown. A. et al.) نيروبيUN Habitat:

Castañeda, E. (2012). *Urban Citizenship in New York, Paris, and Barcelona: Immigrant Organizations and the Right to Inhabit the City*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

الرابطDegooyer. S & Hunt. A. (2018). The Right to Have Rights. Public Books. https://www.publicbooks.org/the-right-to-have-rights/

Durmuş, E. (2020). *A typology of local governments' engagement with human rights: Legal pluralist contributions to international law and human rights*. Netherlands Quarterly of Human Rights vol. 38, 1: pp. 30-54.

Garcia-Chueca, E. & Lorenzo, V. (2019). *Advancing Urban Rights: Equality and diversity in the city*. اسم القالب برشلونة نيوزCIDOB:

Gebhardt, D. (2016). *Re-thinking urban citizenship for immigrants from a policy perspective: the case of Barcelona*. Citizenship Studies. 20. 1-21. 10.1080/13621025.2016.1191431.

Gebhardt, D. (2015). *Cities and Immigrant Citizenship – A comparison of local Citizenship policies in Barcelona and Munich*. GRITIM-UPF Working Paper Series n. 26.

Grigolo, M. (2009). *Incorporating cities into the EU anti-discrimination policy: between race discrimination and migrant rights*. Journal on Ethnic and Racial Studies. Volume 31, Issue 10 (pp. 1751-1769)

Guillén, A. (2006). *Carta Europea de Salvaguarda de los Derechos Humanos en la Ciudad – nota explicativa*. Institut de Drets Humans de Catalunya: Barcelona

Right Where You Live: A Glossary of Right-to-the-city Terms. URL: .(2017HIC-HLRN.) http://www.hlrn.org/img/documents/Right_where_you_live_final.pdf

World Migration Report 2020. .(2020IOM.)

Joppke, C. (2010). *Citizenship and Immigration*. Cambridge: Polity.

Migrants and the politics of governance. The case of Barcelona. Social .(2008Però, Davide.) j.0964-0282.2007.00020.x./10.1111 .286 - 271 .15Anthropology.

الرابط Urban Migration: Strengthening Cooperation with Civil Society. .(2019UCLG Learning.) https://www.learning.uclg.org/file/pln-25-urban-migration-and-civil-society-sfax

Gwangju Guiding Principles for a Human Rights City. URL: https://www.uclg-.(2014WHRCF.) cisdp.org/sites/default/files/Gwangju%20Guiding%20Principles%20for%20Human%20Rights%20City%20adopted%20on%2017%20May%202014_2.pdf